الإلحاق الصرفي عند العرب: أبنيته، وأغراضه، وعلاقته بالمعنى

دكتورة/ منيرة بنت بنية مسعود الجهني
دكتوراه تخصص (النحو والصرف)

المستخلص:

يتناول هذا البحث: الإلحاق الصرفي عند العرب: أبنيته، وأغراضه، وعلاقته بالمعنى، ويتناول: مفهوم الإلحاق عند القدماء والمحدثين وهل اختلف فيما بينهم وكيف ضبط الصرفيون الإلحاق، وما هي أهم أبنية الإلحاق وكيف كان الخلاف فيها ولماذا وضع الإلحاق، وكيف يمكننا التفريق بين الزيادة للإلحاق والزيادة لمعنى، وما الإشكالات التي أدى إليها القول بالإلحاق، وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أبرزها: أن الإلحاق يعد وسيلة من وسائل اللغة تستخدم في صوغ أفعال ذات دلالات متجددة، وأنّ كثيرًا من أمثلة الملحقات غريبة وغير متداولة، ومن ثم يحتاج معظمها إلى تفصيل وبيان، وأنّ ظاهرة الإلحاق قد تقدّم جديدًا في البحث عن المصطلحات حيث إن ارتجال مصطلحات جديدة وفقًا لضوابط الإلحاق، أمرٌ قد يكون مستساغًا ومحتاجًا إليه في بعض الأحيان.

الكلمات المفتاحية: الإلحاق – الصرف– الأبنية– المعنى.

Morphological Annexation in Arabic: Its Structure, Purposes, and Relationship with Meaning

Dr. Munira bint Bani Mas'ood Al-Juhani
Ph.D. in Syntax and Morphology

ABSTRACT:

This research delves into the topic of morphological annexation in Arabic: its structure, purposes, and its relationship with meaning. It addresses the concept of annexation as understood by both the ancients and the modern linguists, exploring whether there were differences between them. The study also examines how linguists established the rules for morphological annexation, the main structures of annexation, the controversies surrounding these structures, and the rationale behind employing annexation. It also aims to differentiate between annexation for the purpose of form and annexation for the purpose of meaning. Additionally, the study investigates the challenges arising from the concept of annexation. The research draws a number of significant conclusions, among them being that annexation is a linguistic tool used to construct verbs with evolving meanings. Many examples of annexations are unusual and not commonly employed, requiring detailed explanation and elaboration. The phenomenon of annexation presents a novel avenue for exploring terminologies. Improvising new terminologies in accordance with the rules of annexation may be deemed acceptable and necessary under certain circumstances.

Keywords: Annexation – Morphology – Structures – Meaning.

المقدمة:

الحمد لله الذي علّم بالقلم علّم الإنسان ما لم يعلم، جعل العلم سبيلًا لمعرفته ورفع أهله وجعله ميراث صفوة خلقه ــ أنبيائه ورسله، والصلاة والسلام على نبي الهدى محمد صلى الله عليه وسلم.

وبعد..

فهذا بحث بعنوان: الإلحاق الصرفي عند العرب: أبنيته، وأغراضه، وعلاقته بالمعنى، تناولت فيه مفهوم الإلحاق عند القدماء والمحدثين، وهلا فيما بينهم وكيف ضبط الصرفيون الإلحاق، وما هي أهم أبنية الإلحاق وكيف كان الخلاف فيها ولماذا وضع الإلحاق، وكيف يمكننا التفريق بين الزيادة للإلحاق والزيادة لمعنى، وما الإشكالات التي أدى إليها القول بالإلحاق، وذلك على النحو التالي:

التمهيد: الزيادة: أنواعها، وأدلتها، وأغراضها.

المبحث الأول: الإلحاق عند القدماء والمحدثين.

المبحث الثاني: أركان الإلحاق، وشروطه، وسبب وضعه، والغرض منه.

المبحث الثالث: علامات الإلحاق.

المبحث الرابع: أنواع الإلحاق.

المبحث الخامس: الأصول العامة للإلحاق.

المبحث السادس: أبنية الإلحاق.

المبحث السابع: الإلحاق والمعنى.

الخاتمة: فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

التمهيد: الزيادة: أنواعها، وأدلتها، وأغراضها.

الأصالة والزيادة:

لقد عمل الصرفيون– منذ القديم – على دراسة أحوال الزيادة وشروطها، دلالة الحروف التي يتوصل بها إلى معرفة الزيادة من الأصل إلا أنهم لم يعرّفوا مصطلح الزيادة في المستوى الصرفي واكتفوا بتحديدها وسرد الزائد من الأفعال والأسماء الصفات .

وهو ما نجده غالبًا في كتب الصرفيين من أمثال بن عصفور في الممتع في التصريف[١]، وابن مالك الذي نراه يكتفي بسرد الأفعال المزيدة دون تعريف لمصطلح الزيادة يقول:" كأعلم الفعل يأتي للزيادة مع والى وولّى واستقام واحرنجم، وانفصلا" [٢]، أي يأتي الزائد كأعلم على وزن أفعل بزيادة همزة القطع على الثلاثي، يأتي على وزن فاعل مثل(هارب)، وعلى وزن (فعّل) مثل (ولّى)، ويأتي على وزن استفعل نحو استقام. ويرجع سبب إغفال ابن مالك لتفصيل القول في معنى الزيادة فيما يبدو إلى قصور النظم عن ذلك، وعليه اكتفى بسرد الأفعال المزيدة دون تعريف للزيادة ، والتوجه نفسه نجده عند الرضي في شرح الشافية لابن الحاجب[٣] ومع ذلك يضطلع أحد اللغويين المحدثين بهذا الدور فنراه يعرف الزيادة الصرفية بأنها تتحقق بإلحاق الكلمة ما ليس منها من الحروف لأغراض معيّنة معنوية ولفظية، ويمثل لهما على التوالي بألف جدار، و واو صاروخ[٤].

أنواع الزيادة :

١ــ زيادة بالتضعيف.

٢ــ زيادة بغير تضعيف.

١–زيادة بالتضعيف: وهي تكون بتكرار حرف أصلي من حروف الكلمة، مثل: خرج، خرَّج، وجميع حروف العربية تقبل التكرار إلا الألف؛ لكون وقوعها حرف علة دائمًا، فنقول: دعا، داعي، وحروف العلة لا تضعف، ولا يجري عليها كثير مما يجري على الحروف الصحاح؛ لأنها مد للحركات القصيرة، وهي الفتحة والضمة والكسرة، ولما كانت الواو والياء تستعملان حرفي علة وحرفين صحيحين عُدتا من الحروف التي

١ــ ينظر: ابن عصفور: الممتع في التصريف ج/١– ص/٣٩

٢ ــ محمد بن مالك: لامية الأفعال ص/١١

٣ــ ينظر: الرضي الاسترابادي: شرح شافية ابن الحاجب–ص/٣٣٣

٤ــ ينظر: علي أبو المكارم: في أصول التفكير النحوي ص/٣٠٧

يدخلها التضعيف، ويكون التضعيف والتكرار في عين الكلمة أو لامها، أما الفا ، فلا يكون فيها ذلك، وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

(أ) تكرار العين: يقصد بالعين حرف الكلمة الذي يقابل العين في الميزان، ويكون هذا التكرار بغير فاصل أي أن العينين يكونان متجاورين لا يفصل بينهما فاصل، مثل: بشّر، خبَّر، مجَّد ... ووزن هذه الكلمات جميعها (فعَّل) بتضعيف العين، وأصلها (فعْعَل)، ويكون التكرار بفاصل، مثل: اعشوشب وسجنجل، الكلمتان الأولى بوزن (افعوعل) والثانية بوزن (فعنعل) فصلت الواو بين العينين في الأولى، وفصلت النون بينهما في الثانية[١].

(ب) تضعيف اللام: تقابل اللام حرف الكلمة الذي يقابل اللام في الميزان، ويكون تكرارها بغير فاصل، مثل: ابيضَّ، احمرَّ، اعورَّ، ووزنها (افعلَّ) بتضعيف اللام.

(ج) تضعيف الفاء والعين: ولا يكون هذا إلا في الأسماء، ولم يرد إلا في اسمين هما: مرمريس ومرمريت، وهما بمعنى الشدة، وقد نص ابن جني على هذا بقوله: "تكرار الفاء لم يأت به ثبت إلا في مرمريس"[٢].

(د) تضعيف العين واللام: ولا يكون هذا إلا في الاسم كذلك، مثل: سمعمع بوزن (فعلعل) وهي وصف لصغير الرأس، وعرمرم (الشديد الضخم).

٢-الزيادة بغير التضعيف: ينحصر هذا النوع في عشرة حروف جمعت في قولهم "سألتمونيها" أو "هناء وتسليم".

أدلة الزيادة:

اختلف العلماء في أدِّلة الزِّيادة من حيث العدد، وترتيبها، إذ نجد أنَّ ابن الحاجب لخَّصها وجمعها في أدلة ثلاثة هي الاشتقاق، وعدم النظير، والغلبة، على حين توسَّع غيره، فأوصلها إلى عشرة أدلة [٣]، وذكر ابن عصفور في بيان ذلك: " أمَّا الأدلة التي يعرف بها الزائد من الأصلي فهي الاشتقاق، والتَّصريف، والكثرة واللزوم، ولزوم حرف الزِّيادة البناء، وكون الزِّيادة لمعنى، والنظير، والخروج من النظير، والدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظير".[٤]

١ــ صالح الفاخري، تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات ص ٧٥.
٢ــ المرجع السابق ص٧٦.
٣ــ الصبان، حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج٤، ٢٥١.
٤ــ ابن عصفور، الممتع في التَّصريف، ج١، ٩٣.

مع أنَّه يمكن رَجْعُ كثير منها إلى دليلين اثنين هما: الاشتقاق وعدم النظير؛ فدليل الاشتقاق هو أن يستدل من المعنى الذي يؤديه عدد من حروف الكلمة على الجذر الأصلي للمادة، ويحكم على ما عدا تلك الحروف بالزيادة. والتصريف إنما هو وسيلة عملية يُلجأ إليها لمعرفة الجذر المشتق منه وما زيد عليه، كما يدل من جهة ثانية على ما يسقط من الحروف المزيدة في بعض الصيغ. وينظر مع ذلك في كون الزيادة لمعنى تبعًا لما تؤديه الصيغة مع ذلك الحرف ومن غيره. أما عدم النظير فهو النظر فيما إذا ورد على الصيغة نفسها ألفاظ أخرى في لغة العرب، ويدخل في ذلك الكثرة واللزوم والدخول في أوسع البابين.[١]

أغراض الزيادة:

تأتي الزيادة لأغراض كثيرة منها:

١ــ إضافة معنى جديد للكلمة: وهو من أقوى أغراض الزيادة، مثل: حروف المضارعة "أنيت" أخرج، تخرج، نخرج، يخرج، وهي حروف تدخل على الماضي فتنقله إلى الحاضر أو الاستقبال، كما أنها تحدد من قام بالفعل.

وكذلك زوائد الصيغ، وهي حروف تدخل على الجذر الأصلي للفعل صدرًا أو حشوًا أو طرفًا لإفادة معنى جديد، مثل: الهمزة والسين والتاء في (استفعل)، والهمزة والنون في (انفعل)، والألف في خاصم.

وأيضًا حروف التأنيث والتثنية والجمع والتصغير والنسب وغير ذلك [٢].

٢ــ التوصل إلى نطق الكلمة: وحرف هذا الغرض الوحيد هو الهمزة المعروفة بهمزة الوصل كما في : انتصر، استغفر، اندفع .

٣ــ توضيح الحركة الإعرابية للكلمة: مثل هاء السكت التي تلحق آخر الكلمات، نحو: (ماليه) وإسلاماه.

٤ــ مد الصوت: مثل : واو عجوز، وياء قضيب، وألف رسالة، فإنها زوائد لحقت الكلمات للمد فقط.

٥ــ العوض: مثل: تاء التأنيث التي تلحق جمع المذكر، نحو: زنادقة وقساوسة، والتاء في الكلمتين زائدة أضيفت إليها عوضًا عن الياء في زناديق وقساويس.

١ــ د.محمد سعيد الغامدي، مفهوم الإلحاق في الصرف العربي ص٢.

٢ ــ صالح الفاخري، تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات ص٧٧.

٦ــ تكثير الكلمة: مثل: قبعثرى (الجمل العظيم) أو (الرجل الشديد) وكمثرى، فالألف في الكلمتين زائدة أضيفت لتكثير حروفها.

٧ــ الإلحاق: وهو حرف يضاف إلى الكلمة لغرض إلحاقها بكلمة أخرى في الوزن التصريفي مثل الواو في كوثر والياء في ضيغم فإنها لإلحاق الكلمتين بجعفر.

المبحث الأول: الإلحاق عند القدماء والمحدثين.

أولًا: الإلحاق عند القدماء:

تناول القدماء الإلحاق بشيء من الغموض وعالجوه تحت باب الزيادة، والحديث عنه عابرًا فلم ألاحظ أنّ أحدًا منهم أفرد له فصلًا مستقلًا، بل وجدته منثورًا في مصنفاتهم، وكأنهم رأوا فيه –على الرغم من أهميته – زادًا سمينًا لطلاب موسيقى الشعر وقوافيه، وأوزانه، فضلًا عن قيمته الصوتية .

وقد جاء المعنى اللغوي للإلحاق في المعاجم وفي كتب النحو، وكان لا يخرج عن معنى إلحاق أمر بأمر آخر حتى يشاكله ويخضع لكل أحكامه.

ففي لسان العرب:" اللَّحْقُ واللُّحُوق والإلْحاقُ الإدراك، لَحِقَ الشيءَ وأَلْحَقَهُ وكذلك لَحِقَ به وأَلْحَقَ لَحاقًا بالفتح أي أدركه، واللَّحَقُ الشيء الزائد".(١)

وقد ظهر مفهوم الإلحاق مبكرًا عند سيبويه والمبرد والأخفش، ولكن بقي دون تحديد وكانت مسائلة مبثوثة في كتبهم، مع المسائل النحوية والمسائل الصرفية الأخرى.

وممن وضع مفهومًا اصطلاحيًّا للإلحاق هو ابن جني فقال:" الإلحاق إنما هو بزيادةٍ في الكلمة تبلغ بها زنة الملحق به لضربٍ من التوسع في اللغة"(٢)، وزاد ابن مالك المفهوم الاصطلاحي إيضاحًا حين قال في الزائد الذي للإلحاق:" ما قصد به جعل ثلاثيٍّ أو رباعيٍّ، موازنًا لما فوقه، محكومًا له بحكم مقابله غالبًا، ومساويًا له مطلقًا في تجرده من غير ما يحصل به الإلحاق، وفي تضمّن زيادته إن كان مزيدًا، وفي حكمه ووزن مصدره الشائع إن كان فعلًا"(٣).

وعند ابن الحاجب: هو زيادة حرف أو حرفين على تركيبٍ زيادة غير مطردة في إفادة المعنى؛ ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف وحركاتها المعينة والسكنات، كلّ واحدٍ في مثل مكانه، في الملحق بها، وفي تصاريفها: من الماضي والمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول إن كان الملحق به فعلًا رباعيًّا، ومن التصغير والتكسير إن كان الملحق به اسمًا رباعيًّا أو خماسيًّا.(٤)

نصل من ذلك إلى أن الإلحاق عند القدماء لم يخرج من كونه زيادة معينة بحرف أو حرفين على كلمة محددة لكي تتفق مع كلمة أخرى في كل ما يتعلق بها.

١ــ ابن منظور، لسان العرب مادة (ل ح ق)

٢ ــ المنصف، ج١ /٣٤.

٣ــ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد:٢٩٨.

٤ ــ ينظر شرح شافية ابن الحاجب، للرضي، ج٥٢/١.

ثانيًا: الإلحاق عند المحدثين:

عرّفه الدكتور عضيمة بقوله:" كل مثال على مثال أزيد منه ليعامل معاملته في التصريف يلحق الفعل بالفعل ليجري مجراه في تصاريفه في الماضي والمضارع والأمر والمصدر وبقية المشتقات، وذلك نحو: سيطر يسيطر سيطرة فهو مسيطر، عومل معاملة الملحق به وهو: دحرج يدحرج دحرجة فهو مدحرج، ويلحق الاسم بالاسم ليعامل معاملته في التصغير والتكسير إن كان الملحق به رباعيًّا فضيغم ملحق بجعفر، يصغر كتصغيره ضبيغم، ويكسر كتكسيره ضياغم، أما الملحق بالخماسي فلا يعامل معاملته في التصغير والتكسير؛ لأن تكسير الخماسي المجرد وتصغيره يكونان بحذف خامسه، تقول: سفيرج وسفارج في سفرجل"[١].

وعرفه الدكتور الضامن بقوله:" الإلحاق هو أن يزاد في الاسم أو في الفعل حرف أو حرفان حتى يصير بناؤه اللفظي مطابقًا لبناء آخر في عدد الأحرف، وحركاتها وسكناتها، ويشترط هنا شيئان: **أولهما:** أنّ الزيادة لا تطرد في إفادة المعنى.

والثاني: أنّ الملحق يجب أن يجاري الملحق به في تصاريفه جميعًا"[٢]، وسيأتي توضيح ذلك فيما بعد.

ومن خلال عرض مفهوم الإلحاق عند القدماء والمحدثين نجد أن صورة الإلحاق في أذهانهم أخذت نفس الطريق وذات المعنى.

المبحث الثاني: أركان الإلحاق، وشروطه، وسبب وضعه، والغرض منه.

حروف الإلحاق ومواضعها:

إن كان الإلحاق بالتكرير يجيء من بين جميع حروف الهجاء ما عدا الألف فإنها لا تكرر، وهذا شأن زيادة التضعيف، وإن كان بغير التضعيف جاء من بين حروف (سألتمونيها)، إلا حروف المد، فإنها لا تكون للإلحاق إلا طرفًا.[٣]

وابن جني يرى أن حروف المد تجيء للإلحاق إن لم تجتور الطرف فنحو: (طومار) ملحق بـ: (قسطاس).[٤]

ويزاد حرف الإلحاق حشوًا وطرفًا ولا يقع أولًا إلا بمساعد عند الجمهور.[٥]

---

١ ــ عضيمة، المغني في تصريف الأفعال، ٦٦.

٢ــ الضامن، الصرف، ص٦٦.

٣ ــ المغني في تصريف الأفعال،٧٧،٧٨ .

٤ــ الخصائص لابن جني، ١/٢٣٢، ٢/ ٤٨٤.

٥ــ شرح الرضي على الكافية، والخصائص،١/٣١٩، والمنصف،١/١٧٨.

وأهم حروف الإلحاق في نظر عبد الصبور شاهين[1] حرفا (الميم والنون). ذلك أنّ الميم تقع في صدر صيغة قياسية هي المصدر الميمي، ثم تدخل في صوغ الفعل الملحق على توهم أصالتها.

والنون صوت ذو دور كبير في الصوغ القياسي لكثير من الكلمات العربية، وحسبك أن تجدها يتوصل بها إلى النسب لكثير من الكلمات، مثل: رباني، وحقاني، وجواني، وبراني، وعقلاني، ونفساني ، وأناني...الخ.

كما أنها تدخل في صوغ كثير من المصادر في العامية مثل: الحرفنة، والجدعنة، والفتونة، فضلًا عن الفصحى في مثل: العلمنة، والعقلنة.

فمن الممكن اعتبارها وسيلة إلى صوغ المصادر بوزن (الفعللة) من الثلاثي الذي يراد أن يصاغ منه هذا المصدر بمعنى التفعيل.

أولًا: أركان الإلحاق:

وأركان الإلحاق ثلاثة: الملحق به، والملحق، وحرف الإلحاق، **فالملحق هو**: الكلمة المشتملة على إحدى زوائد الإلحاق، **والملحق به هو**: الوزن المعتمد الخالي من الزوائد كأوزان الكلمات الرباعية والخماسية المجردة.

ثانيًا: شروط الإلحاق:

١ــ يشترط في الإلحاق وجود وزن صحيح تلحق به الكلمة؛ لأن بعض الكلمات لا نظير لها تلحق به، فقد اعتبر (سيبويه) النون في:

(جندَب، وعنصَل، عنظب) زائدة لأنه لا يجيء على مثال (فعلَل) شيء إلا وحرف الزيادة لازم له[2]، ومن ذلك أيضًا ما زاد على خمسة أحرف نحو: قبعثرى وضبغطرى، فإن الألف فيهما ليست للإلحاق "لأن بنات الخمسة ليس وراءها شيء من الأصل فيلحق به، لكنها زيادة لغير التأنيث بل لضرب من التوسع".[3]

٢ــ ومن شروط الإلحاق أن لا تطرد في إفادة معنى، فنحو: أكرم وقاتل وقدّم ليس ملحقًا بدحرج، وإن ساوت هذه الأفعال دحرج في عدد الحروف والحركات والسكنات، لأن هذه الصيغ أفعل وفاعل وفعّل تطرد في إفادة معاني.

٣ــ ولا يكون للإلحاق أيضًا ما جاء على هذه الصيغ مَفْعَل ومَفْعِل (للمصدر والزمان والمكان)، ومِفْعَل للآلة، وأفعل للتفضيل لدلالتها على معنى مطرد ولوجود الإدغام في

١ ــ المنهج الصوتي:٧٧.
٢ــ الكتاب، ج٤ / ٣٢٠.
٣ ــ المنصف، لابن جني، ج١ /٥١.

بعض أمثلتها، نحو: مردّ، مشدّ، أشدّ، مسلة، مخدّة، لأن الغرض من زيادة الإلحاق غير لفظي، وهذه الزيادات تفيد معنى فلا نحيلها على الغرض اللفظي مع تحقق الغرض المعنوي.(١)

٤ــ ويجب في الملحق أن يجاري الملحق به في تصاريفه جميعًا، فإن كان فعلًا تبعه في الماضي والمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول، وإن كان اسمًا تبعه في التصغير وفي جمع التكسير(٢).

ثالثًا: سبب وضع الإلحاق.

إن من أبرز الإشكالات التي واجهت النموذج الصرفي مسألة (أبنية الأسماء والأفعال والزيادة في هذه الأبنية).

فقد وجد الصرفيون أن الفعل يتميز بهيئات ثابتة دالة بمجرد الصيغة، لذلك لم يجدوا صعوبة في حصر أبنيته، وكانت الصعوبة التي يواجهونها مع الأسماء لأنها لا عدد لها، ولكن مع ما في ضبط أبنية الفعل من سهولة ووضوح إلا أنّ محاولة ضبطها لم تسلم من أقل عدد ممكن من بعض وجوه الصعوبة، ذلك أنّ الثلاثي لا مشكلة فيه؛ لكن الرباعي وهو بناء وحيد (فَعْلَلَ) حين أرادوا أن يقصروه على عددٍ قليلٍ جاءت حروفه كلها مما يستحيل القول بزيادة شيءٍ منها، كدحرج مثلًا، وذهبوا إلى زيادة كل حرف من حروف الزيادة ورد في هذا الوزن كحوقل وجورب وشريف وسيطر، وقالوا حينئذٍ بالإلحاق تخريجًا لهذه الزيادة.

وحين رأى الصرفيون أنّ ما ورد في لغة العرب من نحو:(جعفر) مثلاّ لا مفر من القول بأنه رباعي مجرد لأن حروفه كلها من غير حروف الزيادة، جعلوا ما جاء على (فَعْلَل) رباعيًّا مجردًا، مالم يكن أحد حروفه مما يسوغ القول بزيادته، وهو الحروف العشرة.

فالأصل أن يُنظر إلى ما ورد من العشرة في هذا البناء ونحوه على أنه مزيد، ولهذا قالوا بزيدة النون في نحو: عنتر، ومن ثم جعلوا كل مافيه أحد الحروف العشرة من هذه البنية مزيدًا بها ككوكب وجوهر ونحوهما.(٣)

رابعًا: الغرض من الإلحاق:

أما الغرض منه فمفهوم من قول ابن جني:" إنه ضرب من التوسع في اللغة"(٤).

---

١ ــ عضيمة، المغني في تصريف الأفعال،٦٦،٦٧.

٢ ــ الضامن، الصرف:٦٦.

٣ــ د /محمد الغامدي، الدرس الصرفي العربي:٢٩ (بتصرف).

٤ ــ المنصف، لابن جني، ج١ /٥١.

وكذلك قول ابن الحاجب:" أنه ربما يحتاج في تلك الكلمة إلى مثل ذلك التركيب في شعرٍ أو سجع".[١]

ويرى عبد الصبور شاهين[٢] أنّ الإلحاق وسيلة من وسائل اللغة في صوغ أفعال ذات دلالات متجددة، ويكون الفعل الملحق عادةً ثلاثيًّا فيزاد حرفًا بالرباعي المجرد، أو حرفين ليلحق بالرباعي المزيد بحرف أو ثلاثة أحرف ليلحق بالرباعي المزيد بحرفين.

المبحث الثالث: علامات الإلحاق.

هناك مقاييس نستعين بها في الحكم على كلمة أنها ملحقة أو غير ملحقة، وقد كانت هذه المقاييس واضحة عند النحاة منذ سيبويه، وإن لم ينص عليها، لكن حكمه على الكلمات بالإلحاق أو نفيه سمة الإلحاق عنها لا يعدو هذه المقاييس المستنبطة من كلام من بعده، وهذه المقاييس هي مايمكن أن نطلق عليه علامات الإلحاق، وهي كما يأتي:[٣]

١ــ فك الإدغام:

فكل كلمة زائدة عن ثلاثة أحرف في آخرها مِثْلان متحركان مظهران فهي ملحقة كما في"أَلَندد"و"مهدد "ولنقارن ذلك بالتضعيف في نحو:"أحمرّ"وأطمأن" فإنه لا يجوز فكه فلا نقول"أحمرر"ولا"أطمأنن" إلا إذا سُكن الحرف الثاني كما في"إطمأننت"و"أحمررن" ومما فك إدغامه للإلحاق نحو: جلبب وشملل من الأفعال، ودخلل وقعدد وقفعدد من الأسماء. ويستثنى من هذا الحكم ما كان ملحقًا بوزني"فِعَلٍّ" الرباعي و"فِعْلَلٍّ" الخماسي، فإذا كان يقابل أول المثلين في الملحق به ساكنًا تعين الإدغام في الملحق، نحو:"خِدَبٍّ"الملحق بالرباعي و"قِرْشَبٍّ"الملحق بالخماسي.[٤]

٢ــ قبول التنوين:

وهذا مختص بالأسماء الملحقة المختومة بألف مقصورة نحو "مِعْزًى" و"أَرْطًى"، أو بألف ممدودة للإلحاق نحو: قوباء وغوغاء وحرباء، ولو كانت الألف لغير الإلحاق لوجب عدم التنوين؛ لأنها تصير للتأنيث ويمتنع عندئذ صرفها.[٥]

٣ــ قبول تاء التأنيث في الاسم المختوم بالألف: نحو: أرطى وأرطاة وسعلى وسعلاة، وعزهى وعزهاة، ولو كانت للتأنيث لما دخلت عليها تاء التأنيث لئلا تجتمع علامتان في مكان واحد.

١ــ شرح الشافية للرضي ، ج١ ،٥٢

٢ــ عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي، ص٧٤.

٣ــ الوهيبي، ظاهرة الإلحاق في الصرف العربي،٤٨٧

٤ــ ظاهرة الإلحاق، مرجع سابق:٤٨٧.

٥ ــ المرجع السابق،٤٨٨.

٤ــ لا يزاد الحرف للإلحاق في أول الكلمة إلا إذا كان فيها حرف زائد في حشوها، مثل: ألندد، فالهمزة في أولها زائدة للإلحاق بسفرجل، لأن النون فيها زائدة في حشوها، أما إثمد فليست الهمزة فيها للإلحاق، لخلوها من حرف زائد في الحشو.[١]

والواضح من خلال الأمثلة المسوقة أن الفعل لاينطبق علية إلا المعيار الأول، ويختص الاسم بالثاني والثالث ويشارك الفعل في الأول، وربما كان السبب في كثرة معايير الاسم هو صعوبة الحكم على بعض الأسماء أملحقة هي أم لا؟ ولذا صار فيها الاختلاف ولم نجد اختلافاً كثير في الحكم على الأفعال.

المبحث الخامس: الأصول العامة للإلحاق.

استنبط الدكتور مهدي القرني أصولًا للإلحاق من كتب الصرفيين التي تناولوا فيها موضوع الإلحاق، ولخصها في عشرة أصول، رأى أنها تضع حدودًا واضحة للمفهوم كما استقر في أذهان الصرفيين، ومن خلال مجموعها يمكن معرفة الأساس الذي به يتحدد الإلحاق ويزول غموضه، فلا يلتبس به غيره[٢]، وهذه الأصول هي:

١ ــ الإلحاق يقع في الأسماء والأفعال دون الحروف.

٢ ــ لا بد من وجود أصل يلحق به.

٣ ــ الإلحاق يكون في الثلاثي والرباعي دون غيرهما.

٤ ــ زيادة الإلحاق تكون بحرف أو حرفين فقط.

٥ ــ لا تطرد الزيادة في إفادة معنى.

٦ ــ تكون زيادة الإلحاق في مقابلة حرف أصلي.

٧ ــ لا تكون زيادة الإلحاق حرف مد إلا طرفًا.

٨ ــ يشتمل الملحق على ما في الملحق به من زيادة.

٩ ــ لا تكون زيادة الإلحاق عند أكثر الصرفيين صدرًا إلا بمساعد.

١٠ ــ لا يلحق في الأسماء إلا ببنية المفرد.

وقد أضاف الدكتور الغامدي[٣] أصلًا آخر وهو:(لا يزاد للإلحاق إلا أحد حروف الزيادة العشرة، أو بتكرار حرف دون إدغام).

---

١ ــ الصرف:٧٢

٢ــ مهدي القرني، أبنية الإلحاق في الصحاح٢٥.

٣ ــ محمد الغامدي، مفهوم الإلحاق في الصرف العربي، ٥.

وهذا أصل مهم ويجب التنبيه عليه لأن كثيرًا ما يلتبس البعض في أنّ الإلحاق لا يكون إلا في حروف الزيادة العشرة، بينما نجد أمثلة تدل على غير ذلك ، فنحو: جلبب، فإن مادتها جلب، فحدث تكرير لحرف من حروف المادة الأصلية.

وفي نحو: كوثر، الملحقة بجعفر، نجد أنه أدخل عليها حرف آخر ليس في أصل الكلمة.

المبحث السادس: أبنية الإلحاق.

إذا نظرنا إلى الإلحاق من حيث اطراده والقياس عليه فإن الغالب فيه هو عدم الاطراد إذ إنه سماعيّ، لكن ابن جني تابع المازني في جعل الإلحاق قسمين: مطردًا وغير مطردٍ.

١ــ **فالنوع الأول** من الإلحاق ما كان موضع اللام من الثلاثي مكررًا نحو مَهْدَدَ وقردد من الأسماء الملحقة بالرباعي، وجلبب وشملل من الأفعال الثلاثية الملحقة بالرباعي.

٢ــ **والنوع غير المطرد من الإلحاق** ما لايقاس عليه، وإنما يركن فيه إلى السماع، وهو الإلحاق بالواو والياء والألف.[١]

أبنية الإلحاق:

الإلحاق لا يكون إلا في الأسماء والأفعال، فلا يلحق بالحروف، ولهذا يمكن تقسيم أبنية الإلحاق بحسب أنواع الكلمات الملحقة والملحق بها إلى قسمين: أبنية الإلحاق في الأسماء، وأبنية الإلحاق في الأفعال، وكذا لا بد من التنبيه هنا على أنه لا يزاد للإلحاق على الحروف الأصلية إلا أحد حروف الزيادة العشرة، إلا أن يكرر الحرف دون إدغام.[٢]

أولاً الأفعال:

ملحقات الرباعي المجرد: نحو (دحرج)[٣]:

١ــ فَعْلَل: نحو: جلبب.

٢ــ فَعْوَل: نحو: هرول.

٣ــ فَوْعَل: نحو: حوقل.

٤ــ فَعْيَل: نحو: رَهْيأ.

٥ــ فَيْعَل: نحو: سيطر.

٦ــ فَنْعَل: نحو: سَنْبَل.

٧ــ فَعْنَل: نحو: قلنس.

---

١ ــ الوهيبي، ظاهرة الإلحاق في الصرف العربي،٤٨٥-٤٨٦.

٢ ــ محمد الغامدي، مفهوم الإلحاق في الصرف العربي،٥

٣ ــ الموجز في قواعد اللغة العربية، نسخة إلكترونية.

٨ ــ فَعْلى: نحو: سلقى.

ومنهم من قال إنها سبعة مثل الحملاوي في شذا العرف حيث لم يذكر (فَنْعل)، وعضيمة في المغني في تصريف الأفعال، وقد زاد ابن مالك في لامية الأفعال أفعالًا أخرى ملحقة بدحرج، وتعتبر مهجورة الاستعمال وخالفه في بعضها غيره، وذكر بعضها الرضي في شرح الشافية.(١)

وتكاد تجتمع كلمة الصرفيين على هذه الأوزان أنها من الأبنية المسماة في هذه الصناعة بـ"الملحقة"، وهناك أبنية أخرى اختُلف فيها، إذ أثبتها بعضهم وأنكر بعضهم الآخر أن تكون من باب الإلحاق، ومنها:

٩ ــ هَفْعَلَ، بزيادة الهاء أولًا: هلقم. وذكر ابن جني أن ما فيه الهاء من أوله، كهذا الوزن، ومن الأسماء ما هو نحو هِبْلَع وهِجْرَع، الهاءُ فيه أصلية، وعزا هذا الرأي إلى أكثر أهل العلم(٢). فعلى هذا تكون زنة هذا البناء "فَعْلَلَ".

١٠ ــ فَعْأَلَ، بزيادة الهمزة ثانية: برأل.

١١ ــ فَعْلَمَ، بزيادة الميم رابعًة: قصلم.

١٢ ــ فَعْمَلَ، بزيادة الميم ثالثة: قصمل.

١٣ ــ فَمْعَلَ، بزيادة الميم ثانيًة: حمظل.

١٤ ــ مَفْعَلَ، بزيادة الميم أولًا: مدرع، وأنكره طائفة من بينهم ابن يعيش(٣)، والرضي(٤)، وغيرهما(٥). وحجة المنكرين أن الميم في نحو تمسكن وتمدرع تُوهم فيها الأصالة.

١٥ ــ تَفْعَلَ، بزيادة التاء أولًا: ترمس.(٦)

وذكر عبد الصبور شاهين(٧) أنه أضاف وزنين آخرين هما:

١٦ــ فَعْلن، مثل : علمن والأصل: علم، وعملن والأصل عمل، وجمعن والأصل جمع.

وهي أفعال حاول صياغتها لضرورة التعبير عن مدلولات جديدة، فالأول يعني: جعل الدولة علمانية، والثاني: جعل الدولة بروليتارية أي خاضعة للطبقة العاملة، والثالث: جعل الدولة جماعية السلطة.

---

١ ــ لامية الأفعال /٦٩.

٢ــ المنصف ١ /٢٦.

٣ــ شرح المفصل ٧ /١٥٥ ــ ١٥٦.

٤ ــ شرح الشافية ١ /٦٨، ٢ /٣٣٦ ــ ٣٣٧.

٥ــ ينظر: المنصف ١ /١٢٩ ــ ١٣٠، الخصائص ١ /٢٢٩، (مفهوم الإلحاق /٦).

٦ــ مفهوم الإلحاق، ٦.

٧ــ المنهج الصوتي:٧٥.

١٧ــ مَفعَل مثل: معجن والأصل عجن.

ومذهب، والأصل ذهب، ومعجم والأصل عجم، ومنطق والأصل نطق، وله نظائر كثيرة في الاستعمال القديم.

وهذه الأوزان ذاتها يمكن أن يزاد عليها تاء في أولها لتلحق بالرباعي المزيد بحرف، وبذلك تتكون ثمانية أوزان أخرى، مثل: تجلبب وتحوقل، وتجهور، وتبيطر، وتشريف، وتسلقى، وتلعمن وتمذهب.

ومعنى ذلك تحول الفعل من متعدٍّ إلى لازم بوساطة هذه التاء، لأنه يصبح حينئذٍ مطاوعًا للفعل الرباعي، مثل: دحرجته فتدحرج، وجلببته فتجلبب، ومذهبته فتمذهب.

الملحق بالرباعي المزيد[١]:

وقد أطلق عليه بعضهم ذي زيادة الملحق، والمقصود به أن تلحق الكلمة بكلمة ثم يزاد على الملحق بها، كما ألحق شيطن وسلقى[٢]، بدحرج، ثم ألحقا بالزيادة فقيل : تشيطن واسلنقى، كما قيل: تدحرج واحرنجم.

وينقسم الرباعي المزيد فيه إلى قسمين:

ما زيد فيه حرفٌ واحدٌ، ووزن واحد، وما زيد فيه حرفان.

الملحق بما زيد فيه حرف واحد يأتي على ستة أوزان:

الأول: تفعللَ، كتجلْببَ.

الثاني: تفعْول، كترهْوَك.

الثالث: تفيْعل كتشيطَنَ.

الرابع : تفوْعل، كتجوْربَ.

الخامس: تَمَفْعَلَ، كتمسْكَنَ.

السادس: تفَعْلى، كتسلْقَى.

والملحق بما فيه حرفان، وزنان:

الأول: افعنلَلَ، كاقعنسَسَ.

الثاني: افعنلَى، كاسلقنى.

١ــ شذا العرف، ٧٥.

٢ ــ شيطن الرجل وتشيطن : صار كالشيطان وفعل فعله. وسلقاه: ألقاه على ظهره، واسلنقى: مطاوعه.

ثانيًا: الأسماء:

الملحق بالرباعي المجرد نحو(جعفر)[1]:

١ــ فعلَل بتكرير اللام: نحو: قردد، مهدد.

٢ــ فيعَل: زينب.

٣ــ فوعَل: كوكب و كوثر.

٤ــ فعوَل: جدول.

٥ــ فنْعَل: عنسل.

٦ــ فعلَن: ضيفن، علجن.

٧ــ فعلَل بزيادة اللام: زيدل وعبدل.

٨ــ فعلَى: علقى أرطى.

وكذلك الملحق بزبرج:

١ــ فعلل: بتكرير اللام نحو: رمدد.

٢ــ فعلَم: دقعم.

الملحق ببرثن:

١ــ فعْلل بتكرير اللام: سردد، دعبب.

٢ــ فُعلَم: زرقم، فسحم.

الملحق بدرهم:

١ــ فُعْول: خروع.

٢ــ فَعِيل: عثير.

٣ــ فعّل: قنّب.

٤ــ فِعْلى: معزى.

الملحق بقمطر:

١ــ فعلّ: خدب، هجف.

٢ــ فَعْلن: بلغن.

٣ــ فَيعل: صيهم.

الملحق بجخدب:

١ــ فَعْلل: بتكرير اللام : سودد، عندد.

١ــ المغني في تصريف الأفعال،٨٢، ٨٣ ،٨٤.

٢ــ فَنْعل: جندب، عنصل.

الملحق بالرباعي المزيد نحو (عصفور)[1]:

فَعلُول بتكرير اللام: نحو: بهلول.

فَعلُوس: نحو: قدموس.

فَعْلُوت: نحو: سبروت.

الملحق بقنديل:

فَعْليل بتكرير اللام: نحو: زحليل.

فِعْليت: نحو: عفريت.

فِعْلِين: نحو: غسلين.

فِعّيل: نحو: سكين.

الملحق بسرداح:

فِعْلال بتكرير اللام: نحو: جلباب.

فِعْوال: قرواح.

فِعْيال: جريال.

فِعْمال: هرماس.

فِعْنال: فرناس.

فَعْلان: سرحان.

الملحق بقرطاس:

فُعْلال بتكرير اللام: قرطاط.

فُعْوان: عنوان.

فُعْلان: سلطان.

فِعّال: عناب.

الملحق بقربوس:

فَعْلول بتكرير اللام: بصلوص .

فَعْلوت: تربوت.

الملحق بسنمار:

فِعلال بتكرير اللام: جلباب.

---

١ ــ المغني، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩.

الملحق بعلابط:

فَعَامِل: دلامص.

فَعَائِل: حطائط.

الملحق بالخماسي المجرد[1]:

١ــ الملحق بسفرجل:

فَعْلّ: بتكرير اللام نحو: سبهلل.

فعَنْلل: نحو : غضنفر.

فَعلْعل: نحو: عرمرم.

فَعَوعل: نحو: عثوثل.

فَعْلِيل: نحو: سميدع.

فَعَوَلل: نحو: خورنق.

فعنْلى: نحو: حبنطى.

فعلّل: نحو: عشنّق.

فعوّل: نحو: عطود.

فعْلُول: نحو: كنهور.

فعنْعَل: نحو: سجنجل.

فعلّى: نحو: حبركى.

فعيّل: نحو: هبيّج.

أفنْعَل: نحو: ألندد.

فعنْلى: عفرنى.

فوعْلل: كوالل.

٢ــ الملحق بجردحل:

فعلَول: فردوس.

فنعلَو: حنطأو.

فعُول: سنور.

إفعَول: إدرون.

إنفعَل: إنقحل.

١ــ المغني، ٨٤، ٨٥، ٨٦.

إفعلّ: إردب.
فعولّ: عثول.
فعيُول: كديون.
فعّل: علكد.
فعْلَل: عربد.

٣ــ الملحق بقذعمل:

فعْلَعَل: نحو: ذرحرج.
فعلّية: سلحفية.
فعلنِية: بلهنية.

٤ــ الملحق بجحمرش:

نحو: همرش ونخورش.

الملحق بالخماسي المزيد[١]**:**

يرى ابن عصفور أن الخماسي لا تلحقه إلا زيادة واحدة، فيصير على ستة أحرف، ويكون على:

فَعْلَليل: ويكون فيهما (الاسم والصفة)، فالاسم نحو: خَنْدرِس والصفة نحو: دَرْديس.
فعْلَلُول: ولم يجيء إلا صفة وهو قليل، نحو: قِرْطَبُوس.
فَعْلَلُول: ولم يجيء إلا اسمًا، نحو: يَسْتَعُور.
فَعَلّلى: ولم يجيء إلا صفة، وهو قليل نحو: قبعثرى.
فُعَلّيل: ويكون فيهما، فالاسم نحو: خُزعبِيل، والصفة نحو: قُذعمِيل[٢].

ولم يثبت (فَعَلّول) لأنه لم يسمع قط في نثر، وعندما سمع في الشعر، مثل:
(على سَمَرطُولٍ، نيافٍ، شعشعِ)

فقيل إن سمرطول محرّف من سمْرَطول، ويكون التحريف في الشعر إذا اضطروا لذلك، ولم يورد سيبويه كلمات ملحقة بما كان من الخماسي على وزن (فُعَلِّل) نحو: قذعمل وخبعثن من الأوصاف، وجوّز الرضي أن يكون (علابط) ملحقًا بهذا الوزن، وهو بعيدٌ لأن حرف المد حشوًا لا يُلحق الكلمات بغيرها.

١ ــ الممتع ١١٣، ١١٤.
٢ ــ خزعبيل: الباطل، قذعميل: الشيخ الكبير.

وبعد كل ما سبق نستنتج أنّ الإلحاق يكون مع الصيغ المجردة والمزيدة – اسمية أو فعلية– فمثلًا: احرنجم: فعل خماسي مزيد بالنون، نظرًا لاحتياج هذا الصوت في تأدية مهمة المطاوعة في أصل الفعل (حرجم)، يقال: حرجمت القوم فاحرنجموا إذا اجتمعوا.

وأيضًا (افرنقع) فعل خماسي مزيد بالنون، نظرًا لاحتياج هذا الصوت في تأدية مهمة المطاوعة في أصل الفعل (فرقع) يقال: فرقعت الأولاد فافرنقعوا أي تفرقوا.

أما (اعشوشب) فإنه لا يمكن أن يكون ملحقًا بهذين الفعلين، لأن صيغته البنائية مختلفة من حيث ترتيب مواقعها الصوتية وهو شرط الإلحاق.

وهكذا يتبين أنّ الإلحاق، عملية صوتية، القصد من تحقيقها إلحاق صيغة بنائية بأخرى، ولذلك يمتنع فيه الإدغام الصوتي.

ففي " قعدد – مهدد – شملل"أسباب تتصل بفقدان البناء اللفظي هيئة البناء الملحق".[١]

وهناك أوزان اختلف فيها، ومما أخرجه بعض النحاة عن أبنية الإلحاق، (مَفْعَل)، وقد ذكر سيبويه تمردع، وتمسكن (بزيادة التاء)، ويقاس عليه ما نسمع اليوم من تمركز، وذهب الرضي إلى أن زيادة الميم ليست للإلحاق، بل هي من قبيل التوهم والغلط، ولها جعل هذا الوزن في غير أبنية الإلحاق.

المبحث السابع: الإلحاق والمعنى.

وقضية (الإلحاق والمعنى) مما يشكل كثيرًا في باب الإلحاق، فمع أنهم يقيمون ما يشبه الحد الفاصل بين المزيد للإلحاق والمزيد للمعنى تجد أن ما قيل إن زيادته للإلحاق يتداخل مع كون الزيادة تفيد معنى، وتتدرج أحوال التداخل بتفاوت ملحوظ، يصل بعضها إلى التباس ما زيد لمعنى وما زيد للإلحاق[٢].

وقد وضع النحاة ضوابط يمكن من خلالها أن نفرق بين زيادة الإلحاق وزيادة المعنى، ومنها:

١ــ أنّ الزيادة للإلحاق الأكثر فيها ألا تدل على معنى تطرد الزيادة لأجله سوى ما يدل عليه المجرد منها بخلاف الزيادة التي تكون للمعنى، فإن كل نوع منها يدل على معنى خاص لا يوجد في المجرد منها، فنحو: (أكرم) و(قاتل) و(قدّم) ليس ملحقًا بدحرج وإن ساوت هذه الأفعال (دحرج) في عدد الحروف والحركات والسكنات، لأن هذه الصيغ

١ ــ علم الصرف الصوتي:٧٣ ، ٧٤.

٢ ــ د/محمد الغامدي، مفهوم الإلحاق، ٢٠.

(أفعل) و(فاعل) و(فعّل) تطرد في إفادة معانٍ خاصة بها، وهي التعدية والمشاركة والتكثير.

٢ــ أننا لا ندغم في زيادة الإلحاق إذا تكرر الحرف إن لم يكن موازناً للملحق به، مع وجود موجب للإدغام؛ لأننا لو أدغمنا في نحو: خفيدد، ونحو: جلبب، ولو قلنا: خفيدّ، وجلبّ لفات الغرض من الزيادة وهو موازنة الكلمة بكلمة أخرى، هي: سفرجل في الأولى، ودحرج في الثانية، بخلاف الزيادة التي للمعنى، فإنه لو وقع الزائد مماثلًا لحرف من أصول الكلمة لأدغمناها فنجد أنّ نحو: ادّكر واذكّر واطّلم واظّلم قد ادغم في كل واحد منها الحرف الزائد في فاء الكلمة بعد أن قلب أحدهما من جنس الآخر، وكما في وادّ وحادّ إذا أدغم الحرفان المتشابهان ولو كانت الزيادة في هذه الكلمات للإلحاق لوجب فك الإدغام.

٣ــ وقد يجيء المزيد فيه في الزيادة للمعنى ويستعمل ويستغنى به عن المجرد في أمثلة كثيرة، نحو: أقسم وأبان وأفاض وآنس وأفلح مع أنهم يستعملون لأكثر هذه الأفعال فعلًا مجردًا، أما الملحق فليس كذلك إذ قد يستعمل ولا يستعمل مجرده، نحو: كوكب فإنه مستعمل مع أن مجرده مهمل.

٤ــ تأتي حروف المد في زيادة المعنى، ولكنها لا تأتي في زيادة الإلحاق إلا الألف آخرًا، بينما الحروف الأخرى تستعمل في النوعين.

٥ــ لابد في زيادة الإلحاق من وجود ما يلحق به ليكون على وزنه بعد الزيادة فلذا قلنا إن الألف في كمثرى وقبعثرى زيدت للتكثير لا للإلحاق لعدم وجود اسم على هذين الوزنين تلحقان به.

ولذا قيل في (القُسقُب) وهو الضخم أن الباء في آخره زائدة لتكررها، وليس المراد بذلك الإلحاق، لأنه ليس في الأصول ما هو على هذه الزنة فيكون ملحقًا به[1].

ويرى الدكتور محمد ربيع الغامدي أن القول بالإلحاق بالمعنى الاصطلاحي أدى بالصرفيين إلى كثير من الإشكالات منها(إشكال ما وجدت فيه إمارة من أمارات الإلحاق من غير نظير، إشكال تخريج الزيادة في ألفاظ وعدم شمول التخريج نفسه لألفاظ أخرى لا تختلف عنها في شيء إلا في عدم وجود النظير، وكذلك إشكال تحمل القول بزيادة مالا تثبت أصول الزيادة المعتبرة زيادته نحو:" سيطر" فالياء تثبت في جميع التصاريف، وإشكال إلحاق الثلاثي بالثلاثي وغيرها من الإشكالات)، لذلك يرى أنه لو

١ خديجة الحديثي، أبنية الصرف في الكتاب:١٠٩_١١٠

قصر مفهوم الإلحاق على المعنى اللغوي، وهو المشاكلة في الصورة من حيث عدة الحروف والحركات والسكنات، بقطع النظر عن الزيادة وموضعها في اللفظين، ودون أن تكون هذه المشاكلة غرضًا مقصودًا في ذاته، لكان يمكننا الخروج من جميع تلك الإشكالات [1]، وهو رأي أتفق معه لأني حاولت أن أحل بعض الإشكالات، لكن لم أجد لها الحل، كزيادة الياء في سيطر وجدت أن لولا القول بالإلحاق لكانت الياء أصلية.

١ – د/ محمد الغامدي، مفهوم الإلحاق في الصرف العربي"مفهوم الإلحاق في الميزان"

الخاتمة:

نتائج البحث: يمكن إجمال أبرز ما توصل إليه البحث في النقاط الآتية:

١ــ الإلحاق وسيلة من وسائل اللغة في صوغ أفعال ذات دلالات متجددة.

٢ــ أنّ كثيرًا من أمثلة الملحقات غريبة وغير متداولة، ومن ثم يحتاج معظمها إلى تفصيل وبيان.

٣ــ أنّ ظاهرة الإلحاق قد تقدّم جديدًا في البحث عن المصطلحات حيث إن ارتجال مصطلحات جديدة وفقًا لضوابط الإلحاق، أمرٌ قد يكون مستساغًا ومحتاجًا إليه في بعض الأحيان.

٤ــ أن أهمية الإلحاق تكمن في التوسع في الألفاظ واستخدام المفردات.

٥ــ لو قصر مفهوم الإلحاق على المعنى اللغوي لكان أفضل.

المصادر والمراجع:

١ــ أبنية الإلحاق في الصحاح. د/ مهدي بن علي القرنـــي، ط ١، الريـــاض: مكتبـــة الرشـــد، ١٤٢٠هـــ.

٢ــ أبنية الصرف في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، بغداد، ١٩٦٥م.

٣ــ التبيان في تصريف الأسماء، أحمد حسن كحيل، ط٦، د.ت.

٤ــ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن مالك الطائي، تحقيق: محمد كامل بركـــات، دار الكتاب العربي، ١٣٧٨ه.

٥ــ الخصائص. ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، ط ٣، القاهرة: الهيئة المـــصرية العامـــة للكتاب، سنة ١٤٠٨هـــ.

٦ــ الدرس الصرفي العربي، د/ محمد الغامدي، مجلة التراث العربي، دمشق، د.ت.

٧ــ شذا العرف في فن الصرف، أحمد الحملاوي، دار الكيان، د.ت.

٨ــ شرح الشافية، الرضي الإستراباذي، تحقيق محمد الزفزاف وآخرين. بيروت: دار الكتـــب العلمية، ١٤٠٢هـــ.

٩ــ شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحقيق د/ عبد المنعم هريدي، ط ١، مكة المكرمة: مركـــز البحث العلمي بجامعة أم القرى، سنة ١٤٠٥هـــ.

١٠ــ الصرف، حاتم صالح الضامن، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، د.ت.

١١ــ علم الصرف الصوتي، عبد القادر عبد الجليل، سلسلة الدراسات اللغوية،١٩٩٨م.

١٢ــ الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، الخانجي، ١٩٩٨م.

١٣ــ لسان العرب، ابن منظور، ط ١، بيروت: دار صادر، سنة ١٤١٠هـــ.

١٤ــ مجلة جامعة الملك سعود (الآداب ٢) المجلد الثاني، سنة ١٤١٠هـــ.

١٥ــ معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس (نسخة إلكترونية).

١٦ــ المغني في تصريف الأفعال. محمد عبد الخـــالق عـــضيمة، ط ٣، دار الحـــديث، ســـنة ١٩٨٨م.

١٧ــ مفهوم الإلحاق في الصرف العربي. د/محمد سعيد الغامدي،جامعة الملك عبـــد العزيـــز، د.ت.

١٨ــ الممتع في التصريف. ابن عصفور، تحقيق د/ فخر الـــدين قبـــاوة، ط ١، بيـــروت: دار المعرفة، سنة ١٤٠٧هـــ.

١٩ــ المنصف، ابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط ١، القاهرة: مصطفى البابي الحلبي، سنة ١٣٧٣هـ.

٢٠ــ المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي وعبد الصبور شاهين،بيروت مؤسسة الرسالة ١٤٠٠هـ.

٢١ــ الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد الأفغاني (نسخة إلكترونية).